نشرة صندوق النقد الدولي

كريستين لاغارد خارج مبنى الصندوق عقب المقابلة مع أعضاء المجلس التنفيذي الأربعة والعشرين (الصورة: صندوق النقد الدولي)

مدير عام جديد

جدول أعمال حافل ينتظر المدير العام الجديد

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٢٩ يونيو ٢٠١١

- كريستين لاغارد تتولى مسؤولياتها الجديدة في الخامس من يوليو
- يتعين الاختيار بين سياسات صعبة لدعم تحقيق التعافي العالمي ومعالجة أزمة منطقة اليورو
- التركيز على تعزيز شرعية الصندوق وتحسين فعاليته

مع إعلان اختيار السيدة كريستين لاغارد مديرا عاما للصندوق في ٢٨ يونيو الحالي، تحول الاهتمام إلى الأولويات التي تنتظر أول سيدة ترأس المؤسسة منذ إنشائها في عام ١٩٩٤.

قالت السيدة لاغارد تعليقا على **تسميتها** من المجلس التنفيذي الذي يضم ٢٤ بلدا عضوا: ""لقد أجاد الصندوق في خدمة بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٧ بلدا خلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وقام في هذا السياق بتحول ذاتي إيجابي من عدة أوجه. وسوف يكون هدفي الأسمى أن تواصل مؤسستنا خدمة جميع الأعضاء بنفس التركيز ونفس الروح."

وأضافت: "وكما سنحت لي فرصة التعبير عن هذا الرأي للمجلس التنفيذي أثناء عملية الاختيار، أقول مجددا إن الصندوق يجب أن يكون مهما ومستجيبا وفعالا وشرعيا، من أجل تحقيق نمو أقوى على أساس قابل للاستمرار، والتوصل إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبلوغ مستقبل أفضل للجميع."

وقد عُينت السيدة لاغارد لمدة خمس سنوات عقب **عملية الاختيار** التي استغرقت شهرا **منذ العشرين من مايو الماضي** عقب **استقالة السيد دومينيك ستراوس-كان.** وسوف تتولى مهام منصبها الجديد في الخامس من يوليو.

وبهذه المناسبة، أعرب السيد أوغستن كارستنز، محافظ البنك المركزي المكسيكي الذي كان مرشحا أيضا لمنصب المدير العام، عن **أطيب أمنياته ودعمه الكامل** للسيدة لاغارد.

التعافي العالمي غير المتوازن

وفي مقر الصندوق الرئيسي الواقع في واشنطن العاصمة، ينتظر السيدة لاغارد جدول أعمال مشحون بشأن السياسات. **فالاقتصاد العالمي** محاصر بعدم اليقين المستمر في أوروبا، والانتفاضات في الشرق الأوسط، وبوادر النشاط الاقتصادي المحموم في بعض اقتصادات السوق الصاعدة سريعة النمو، وأسعار السلع الأولية المتصاعدة التي تشكل تحديا خاصا أمام البلدان منخفضة الدخل.

وفي هذا الصدد **قالت** السيدة لاغارد: "الصندوق لديه من الشواغل الكثير نظرا لعدم توازن التعافي العالمي، وعودة الاختلالات العالمية، والتدفقات الرأسمالية ذات التأثير المحتمل على الاستقرار، ومستوى البطالة المرتفع، ومعدلات التضخم المتصاعدة، وحالات البلدان الصعبة."

ومن جوانب عدم اليقين التي تخيم على آفاق الاقتصاد استمرار أزمة الديون السيادية في أوروبا. وتشهد اليونان أكثر المشكلات حدة في هذا الصدد، حيث تسعى الحكومة إلى الحصول على التأييد السياسي المحلي لتنفيذ مجموعة من الإجراءات المعززة لوضع الاقتصاد على مسار أكثر أمنا.

ونظرا لاضطلاع السيدة لاغارد البالغة من العمر ٥٥ عاما بمنصب وزير مالية فرنسا أثناء الأزمة المالية العالمية، فهي على دراية كبيرة بالمشكلات التي تواجه منطقة اليورو.

وفي **مقابلة مع المحطة التليفزيونية الفرنسيةTF1**، دعت السيدة لاغارد المعارضة اليونانية إلى مساندة الحكومة، قائلة: "الأمر يتعلق بمصير وأمن بلد كامل. وأعتقد أن علينا في هذه المرحلة التغاضي عن الاختلافات السياسية، الصغيرة منها والكبيرة، في سبيل خدمة هذا البلد."

الدفع لمزيد من الإصلاحات

وقبل تعيين السيدة لاغارد ــ وهي بطلة سابقة في السباحة التوقيعية وأم لولدين بالغين ــ قامت بزيارات للصين والهند وروسيا والبرازيل في إطار التزامها بالتشاور الوثيق مع الأسواق الصاعدة ذات النمو السريع.

وقد صرحت السيدة لاغارد بأن "الصندوق ليس ملكا لأحد، إنما هو ملك لكل الأعضاء البالغ عددهم ١٨٧ بلدا، وإدارة الصندوق العليا ليست ملكا لأي أمة أو منطقة بعينها. ولن نستطيع تمثيل توازن القوى الاقتصادية في العالم تمثيلا فعالا إذا كانت هناك اقتصادات ناقصة التمثيل."

وفي نوفمبر ٢٠١٠، اتفق الصندوق على إجراء إصلاحات في **إطار صنع القرار** تعبيرا عن الأهمية المتزايدة التي تكتسبها اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ودعت السيدة لاغارد لسرعة تنفيذ هذه الإصلاحات وبذل جهد أكبر فيما يتصل بتمثيل البلدان.

وقد **أعرب** رئيس لجنة الصندوق المعنية بتوجيه السياسات، السيد ثارمان شاموغاراتنام، عن تأييده لدعوة السيدة لاغارد لمزيد من الإصلاحات. وفي هذا الصدد قال: "تحدثت إلى السيدة لاغارد واتفقنا على أهمية استمرار الإصلاحات في نظام حوكمة الصندوق حتى يكون تعبيرا صادقا عن التوازن الجديد في الاقتصاد العالمي والنظام المالي. ويشمل ذلك ضمان التنفيذ الكامل لإصلاحات عام ٢٠١٠ والمضي في مراجعة صيغ الحصص التي من المقرر أن تبدأ قبل الاجتماعات السنوية في سبتمبر هذا العام."

صندوق أكثر فعالية

وتتولى السيدة لاغارد منصبها الجديد والصندوق يعزز عمله المعني بانتشار التداعيات ــ أي التأثير الذي يمكن أن تُحْدثه سياسات بلد ما على البلدان الأخرى بسبب الزيادة الهائلة التي تشهدها الروابط التجارية والمالية في الاقتصاد العالمي. ويأتي هذا العمل في سياق جهود الصندوق لتوثيق التعاون بشأن السياسات على المستوى الدولي.

وقد دعت السيدة لاغارد في بيانها للمجلس التنفيذي إلى رقابة أكثر حزما وفعالية واتساقا لتحسين الوقاية من الأزمات وتصميم المشورة بشأن السياسات حسب مقتضى الحال. وقالت في هذا السياق: "إلى جانب مهمة الصندوق في ضمان استقرار أسعار الصرف، ينبغي أن يحسِّن الصندوق إدخال الخبرات المتخصصة في شؤون القطاع المالي ضمن أعماله الرقابية، والتعاون مع مجلس الاستقرار المالي وغيره من الهيئات المعنية."

تعهد بتعزيز التنوع

وأعربت السيدة لاغارد في لقائها مع المحطة التليفزيونية TF1 عن اعتزازها بأنها أول سيدة ترأس الصندوق.

وفي سياق ترشحها لهذا المنصب، أكدت الحاجة إلى ضمان تكافؤ الفرص في الصندوق وتحقيق التنوع بكل أبعاده سواء من ناحية نوع الجنس أو الناحية الأكاديمية أو الجغرافية.

وحول هذه المسألة قالت للمجلس التنفيذي "سيؤدي التنوع إلى تعزيز الشرعية، لكنه سيقود أيضا إلى تعزيز الفعالية. وهذا هو أحد المجالات التي ستشهد تقدما."

مرشحان قويان

وقد وقع اختيار المجلس التنفيذي على السيدة لاغارد بتوافق الآراء. وفي بيانها توجهت بالشكر إلى أعضاء الصندوق في جميع أنحاء العالم لما حظيت به من دعم واسع النطاق، وأعربت عن احترامها وتقديرها للسيد أوغستن كارستنز واصفة إياه بأنه "زميلي وصديقي أوغستن كارستنز".

وقد وجه المراقبون الخارجيون انتقادات لعملية اختيار المدير العام، داعين لأن تكون أكثر علنية وشفافية.

ومن ناحية أخرى، علق الوزير ثارمان على عملية الاختيار قائلا في **بيانه**: "شجعت عملية اختيار المدير العام اثنين من الشخصيات ذات المصداقية العالية للترشح لهذا المنصب. وكان السيد أوغستن كارستنز والسيدة لاغارد مرشحَين قويين للغاية، وأود أن أشكرهما على المبادرة بالتواصل مع مجموعة أوسع من بلداننا الأعضاء في هذا السياق، وعلى ما أبدياه من روح الاحترام المتبادل طوال تلك الفترة، وعلى الطرح الذي قدمه كل منهما لإبراز الحاجة إلى دعم قدرة الصندوق على تعزيز الاستقرار العالمي."